مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق



مزاعم بناء اللغة على التوهم

الأستاذ

محمد بهجة الأثري

مطبعة الحجاز بدمشق

١٣٩٧ هـ - ١٩٧٦ م

مزاعم بناء اللغة على التوهم (*)

الأستاذ محمد بهجة الأثري

- ١ -

هل بُني في اللغة العربية شيء من الألفاظ المشتقات على التوهّم ؟

بناء اللغة على التوهم ، أو الخطأ ، يعني انحراف السّلائق عن قانونها النفسي الذي يحكمها ، وتجري عليه صورها الاشتقاقية اطّراداً على نَسَق متعيّن .

وفي حدود ما أعلمه وأطمئن إليه أستطيع أن أدّعي أن اللغة العربية ، بأساليبها الكثيرة الدقيقة ومناحيها المختلفة في الاشتقاق وتنويع الصّور الكلامية ، هي أقرب إلى النظام الطبيعي والتزامه سجيّةً وسليقة — من هذه اللغات الواسعة الانتشار ، التي نعرف بعضها معرفة تكاد تضارع معرفة أهلها المتميزين بها ، أو نلم بها إلماماً غير قاصر نفقه معه طبيعتها ، أو يصف لنا علماء اللغات أحوالها وخصائصها فنستشف منها نظامها العام في التأصيل والاشتقاق .

(*) بحث ألقي في مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة سنة ١٩٧٦

ولكن هذا النظام الطبيعي، الذي تتميز به العربية، قد يبدو بعض جوانبه في كتب النحو وعليه سمات من الاختلال اليسير، كما تلمح في هذا الاضطراب الذي نجده في تأصيل بعض ما أصّله النحاة واللغويون، رحمهم الله، من الضوابط، وفي هذا الاختلاف بينهم في مسائل السّماع والقياس، وما يتصل بها من القول بالشذوذ والندرة والبناء على التوهم ونحو ذلك من أقوال.

وحدوث مثل هذا الاضطراب والاختلاف في تقرير مسائل اللغة العربية، أمر طبيعي ومعهود في كل لغة أخرى. ومردّه في اللغة العربية إلى جملة عوامل، اعتملت فيها في تاريخها المديد، فألقت ظلالها على أذهان اللغويين والنحاة وعلى بعض ما استنبطوه من ضوابطها وقواعدها العامة.

وحالة اللغات جمعاء، هي كذلك أيضاً.. تخضع لأمثال ما خضعت له العربية، من حيث هي كوائن حيّة، يعتورها عادة ما يعتور الأحياء من تغيّر وتطوّر، وكون وفساد، ونموّ وضمور، فينعكس ذلك كله على ضوابطها المستنبطة منها وما يقال فيها أحياناً من الشذوذ ونحوه.

وأكثر ما نرى ذلك يعرض لأبنية اللغات الكبيرة، التي تقادمت عهودها وكانت لها جذور تاريخية وتكلمت بها شعوب كثيرة في بقاع شتى وأزمان متطاولة.

واللغة العربية، كما نعلم، لغة عريقة قديمة ممعنة في القدم، ضاربة في أعماق التاريخ البعيد. وقد عايشت حضارات أخصبت في الحجاز واليمن وحضرموت وعمان والبحرين، بل أخصبت في قلب الجزيرة أيضاً، كما دلّ على ذلك التنقيب عن الآثار وشهره الباحثون في العصر الحديث. واتصلت بالأمم التي تجاورها في البرّ من فرس وروم، وبالأمم التي تسكن وراء

بحارها من الشرق والغرب والجنوب . وعايشت كذلك البداوة في العصر الجاهلي ، الذي اتصل به ظهور الإسلام وقدّرت مدته بمئتي سنة . فعرفت بفضل هذه المعايشات المختلفة ، ألواناً شتى من ألوان الحياة في صعودها وهبوطها ، وفي حضارتها وبداوتها في مختلف الأحوال المادّية والمعنوية ، وزخرت بذلك مادتها زخوراً منقطع المثال في تاريخ اللغات ، وحملت من ألفاظ الحضارة والبداوة معاً ما ننعم به من مادّتها الثرّة وثرائها الوافي .

ونحن نعلم أنها في عصورها الحضارية القديمة كانت لغة متعددة اللهجات والسّمات ، ولكنه التعدّد الذي لا يطغى على الأصل الجامع . وكذلك ظلت بعد اندثار تلك الحضارات ، واضطرار العرب بسبب ذلك إلى الانتشار في البوادي ما بين فيافي الحجاز وتهامة ، ومتاهة الأحقاف واليمامة ، وفي أطراف الجزيرة وحواشيها من أسياف البحر وتخوم البر .. فتوزّعوا فيها قبائل وبطوناً وأفخاذاً ، وعاشوا رُحّلاً جوّابين ، يتنقلون في جزيرتهم من أرض إلى أرض ، يسعون في انتجاع المراعي ومساقط الأمطار ، وقلما كانوا يلتقون إلا متنازعين على موارد العيش .. هكذا تباعد بعضهم عن بعض ، فاستتبع تباعدهم هذا على مرور الزمن تباعد لهجاتهم في أشياء غير قليلة ، ولكنه لم ينَل من الأصل العام الذي ظل محتفظاً بنفسه ومستقراً في النّحائز والسلائق .

وبهذه القبائل والبطون والأفخاذ العربية المتبدية ، وتلك كانت حالة اللغة من الانتشار وتعدد اللهجات .. اتصل رواة العربية ، بعد أن نجمَ الإسلام وانبثقت الثورة العلمية التي رافقت دعوته بدءاً بنشر الكتابة والقراءة في الأمّيين ، وانتهاءً بالتدوين والتأليف ووضع النحو وصُنع المعجم العربي .

أخذوها منهم وهي لغـــات قبائل ، لا لغة قبيلة واحدة بعينها ، ودوّنوها جميعاً ولكن من غير أن يصنّفوها بحسب كل قبيلة ، وإن لم يفتهم أن يشيروا في أثنـاء ذلك إلى اختلاف اللهجات . هذا إلى أن ما دوّنوه منها ، على عِظَمه وغزارته ، لم يكن كلَّ ما تكلمت به العرب ، وإنما كان قليلاً من كثير درَسَ وذهب بذهاب أهله كما أجمـع على ذلك المؤرّخون .

ثم كانت هذه الأصول ، وهي على هذه الحال ، هي عمدةَ اللغويين والنُّحاة في تأصيل ضوابط العربية التي استنبطوها ابتداء وابتداعاً فأحسنوا ، رحمهم الله ، الإحسان كلّـه . وكان طبيعياً جداً أن يجتهدوا فيما استنبطوه وأصّلوه ، أو في أشياء مما أصّلوه ، اجتهاداً متغـايراً ، وأن ينشأ بينهم اختلاف في الآراء ، وتعدُّد في المذاهب ، وأن يقرر هذا غير ما يقرره ذاك ، وأن يحدث القول بالشذوذ ، أو النُّدرة ، أو البناء على التوهم .

على أن هذا كله ، ليس بالقدر الذي يخل بجملة نظام اللغة ، ولا هو بالذي يستعصي على التصحيح لمن أراده ، لا أعني تصحيح اللغـة ، ولكن تصحيح ما تشعَّث من بعض ضوابطها التي بنيت على الاستقراء الناقص عند بعض النّحاة ، وعلى الفكر المتزمت عند آخرين .

ولقد اهتدت الدراسات الحديثة المتعمقة ، التي قامت في هذا العصر على التحرر من قيود المتابعة العمياء ، إلى أشياء من هـــذا التصحيـح ، أصابت فيها حظوظاً من التوفيق في إبراز عبقرية العربية وتبديد ما ران عليها من بعض القواعد الضاغطة ، من مظاهر العسر والجمود ، وكان لها أثر محمود في الدلالة على حيويتها ، وفي النظرة إلى يُسرها وطواعيتها . ومن ذلك ما تهدّى إليه هذا « المجمع » الجليل موفقّاً منذ أول نشأته ، وما يزال

دائباً في طريقه ، وإنه لمرجوٌّ أن تراعي دراساته الحُسْنَيَيْن : أصالة العربية ، وملاحظة مطالب الحياة في ضوء هذه الأصالة .

وكنت قد عرضت ، في بحث سابق ، لقيود اشتقاق اسم الآلة ، وحصر النحاة لها في أوزان ثلاثة ، وتحجيرهم بذلك الواسع من تصرف العربية في هذا الباب الخطير الذي إليه المفزع في هذا العصر الآلي الذي يتقاضانا في كل يوم مِئِينَ من ألفاظ الأجهزة والأدوات والآلات في غير تلبُّث ولا وناء ، فدللت به على طواعية هذه اللغة وقدرتها على الاستجابة إلى ما يراد منها .

كما عرضت من بعده لمزاعم الشذوذ في المشتقات ، فرددت كل لفظ من المشتقات الموصوفة بالشذوذ في بابَي اسم الفاعل واسم المفعول خاصةً إلى قانون اللغة النفسي الذي تجري عليه هذه العربية سليقةً ونَحْواً .

وأعرض اليوم لمزاعم البناء على التوهم ، وأنا أرجو أن أستشرف من اجتهادي في تبديد هذا التوهم وإبطاله إلى ما أطمح إليه من التوفيق إن شاء الله .

– ٢ –

أصبت في أقوال النحاة واللغويين في كبار كتب النحو ودواوين اللغة أنواعاً من مزاعم التوهم نسبوها إلى العربية ، أنا ذاكرها بحسب ما انتهى إليها علمي ومفنّدها واحدة فواحدة ، وهي :

١ – توهم حذف الحرف الزائد .

٢ – توهم حذف الحرف الأصلي .

٣ – توهم التغيير .

٤ – توهم زيادة الحرف الأصلي .

٥ – توهم أصالة الحرف المتحول .

٦ – توهم أصالة الحرف الزائد .

٧ – العطف على التوهم .

وأفرغ الآن للأنواع الستة ، وأرجىء بحث النوع السابع إلى وقت آخر أعالجه فيه .

• • •

١ – توهم حذف الحرف الزائد :

ويسميه بعض أهل اللغة « شاذاً » وهو كل ما ورد في كلام فصحاء العرب من المشتقات على « فَعيل» أو « مفعول »، ولم يسمعوا فعله الثلاثي، وإنما سمعوا منه الفعل الرباعي الذي يبنى اسم المفعول منه على « مُفْعَل » ليس غيرُ ، فيخرّجونه على أنه مبني على توهم حذف الحرف الزائد من فعله ، أو على أنه جاء على خلاف القياس .

ومن أمثلته : (ذَهيب) بمعنى (مُذْهَب) في قول حُمَيْد بن ثور من مخضرمي الجاهلية والإسلام :

موشّحة الأقراب : أمّا سَراتُها فمُلْسٌ،وأما جلدُها فَ(ذَهيبُ)(١)

قال أبو منصور : « أراه على توهم حذف الزيادة ، أراد الشاعر المُذْهَب ، فتوهم (ذَهَبَهُ) ، وبناه عليه » .

---

(١) هذه رواية « تهذيب اللغة » ، نقلها « لسان العرب » و « تاج العروس » . ورواية ديوان الشاعر :

بوحشيّة : أمّا ضواحي مُتونها فمُلْس ، وأما خَلْقُها فتليبُ

فلا شاهد فيه .

والذي حمل أبا منصور على هذا القول أنه سمع الفعل الرباعي : أذهبه ، إذا طلاه بالذَّهَب ، ولم يسمع ذَهَبَهُ ، فأرسل حكمه على (ذَهِيب) بأنه على توهم حذف الزيادة . وليس ذلك بصواب كما سأوضحه .

ومنها : (منبوت) في رَجَز غامض مجهول قائله ، وربما حكي (مثبوت) بالثاء المثلثة في موضع النون ، وهو :

وبلد يُغضي على النُّعوتِ   يُغضي كإغضاء الرَّوَى المنبوت

قال ابن سِيدَهْ الأندلسي : « أراد (المُنْبَت) ، فتوهم (نَبَتَهُ) كما قال الآخر (المُسَرّ) وأراد (المسرور) ، فتوهم (أَسَرَّهُ) بمعنى (سَرَّهُ) » . قال : « وقد ورد هذا اللفظ في مَثَل قديم ، وهو : « كلّ مُجْرٍ في الخلاء مُسَرّ » ، أي : مسرور . هكذا حكاه أفّار بن لقيط »[1] .

ومنها : (مبروز) في قول لبيد بن ربيعة العامري :

أو مُذْهَب جَدَدٌ ، على ألواحِهِ   ألناطق (المبروز) والمختومُ

وقد أنكر أبو حاتم (المبروز) ، وقال : « لعله (المزبور) ، وهو المكتوب » . ذلك لأنه سمع (أبرزه) ، ولم يسمع (بَرَزَه) ، وقال غيره : « كتاب مبروز ، أي : منشور ، على غير قياس » يعني أن الشاعر توهم حذف الزيادة .

وغير هذه الأمثلة كثير في الكلام الوارد عن فصحاء العرب ،

---

(١) هو أبو مهدية الأعرابي . رجل من « باهلة » دخل الحواضر ، واستفاد الناس منه اللغة . وكان به عارض من مس . وترجمته في : فهرست ابن النديم ، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي ، وإنباه الرواة .

مما لا يجوز أن ينسب كله إلى توهم حذف الزيادة ، ويوقف عنده ، ولا تبحث الأسباب .

وقد أوردت طائفة من ذلك في بحثي : « تحرير المشتقات من مزاعم الشذوذ » ، فلا أحاول إعادتها هنا ، وحسبي منها التمثيل ببعضها لما زُعم أنه مبني على توهم الحرف الزائد من أفعال الألفاظ المشتقات .

والحق أن هذه المشتقات ، التي جاءت على « فَعِيل » أو « مفعول » ، وظن أبو منصور وابن سِيدَه وأبو حاتم وآخرون غيرهم أنها بنيت على توهم حذف الحرف الزائد ، إنما هي مشتقات من أفعال ثلاثية ، سمعها غيرهم ولم يسمعوهـــا هم ، وثبتت عن قبيل من العرب تعتز العربية بفصاحتهم ، وتتناقل الناس أشعار شعرائهم ، ويحتج أهل اللغة بكلامهم . وهؤلاء هم (بنو عامر) ، وهم قوم حُمَيْد بن ثور ، ولبيد بن ربيعة ، صاحبي البيتين اللذين أسلفتها ، فلا جَرَمَ أنهما — ومثلَهما غيرهما لم أذكرهم — إنما تكلموا بلغة قومهم ، ولم يتوهموا في شيء مما بنوه عليها من كلام .

وقد ذكر بعض أهل اللغة أن أبا حاتم لما أنكر (المبروز) في قول لَبِيد :

أو مُذْهَبٌ جَدَد ، على أَلْواحِهِ ألنّاطقُ (المبروزُ) والمختومُ

استظهروا عليه بأن لَبِيداً قال في كلمة أخرى له :

كما لاح عُنْوانٌ (مبروزة) يلوح مع الكف عُنوانُها

وقالوا : « فهذا يدل على أنه لغته ، والرواة كلهم على هـــذا ، فلا معنى لإنكاره » .

ومعنى « أنه لغته » : أنه لغة قومه (بني عامر) ، ومقتضاه أن

ماورد عن فصحاء العرب ، وصحت روايته من مثل هذه المشتقات ، يجب أن يردّ إلى لغة (بني عامر) ، وبنو عامر يقولون : ذهَبَه فهو ذهيب ، ونبته الله فهو منبوت ، وبرزه فهو مبروز . . الخ ، وغيرهم يقولون : أذهبه وذهّبه فهو مُذْهَب ومُذَهَّب ،وأنبته الله فهو مُنْبَت ، وأبرزه فهو مُبْرَز . الخ . على أنه ربما وافق (بنو عامر) غيرهم أيضاً فقالوا : أذهبه فهو مُذْهَب ، كما قالوا : ذهبه فهو ذَهيب ، كما جاء في قول لبيد المتقدم :

أو (مُذْهَبٌ) جَدَد ، على ألواحِهِ   ألنّاطقُ (المبروزُ) والمختومُ

فقد جمع لبيد في هذا البيت بين اللغتين .

وبهذا تسقط دعوى بناء أمثال هذه المشتقات على التوهّم : توهّمِ حذف الحرف الزائد ، إذ لا توهُّمَ في ذلك ، لأنها مبنية على أصول ثلاثية ، هي فروع منها ، ولا يمكن أن تكون فروعٌ من غير أصول . وقد لحظ أبو علي الفارسي وصاحبه ابن جِنّي ذلك ، فاتخذا الاستهداء بالوصف على فعله أصلًا معتمداً ، وقالا : « إذا صحّت الصفة فالفعل حاصل في الكفّ » . وهو قول سديد ، فيه فتح طريق لاحبة ، يزداد بها بيان اللغة سَعةً على سَعَتِه ، وتطّرد مقاييسها ، وينتفي عنها كثير مما يضاف إليها من الشذوذ والبناء على التوهم .

٢ - توهم حذف الحرف الأصلي :

وذلك في مثل قول العرب : أرَضُون في جمع أرض ، ودُهَيْدِهُونَ في جمع دَهْداه — وهي القِطعة من الإبل ، وفُتَكْرُونَ في جمع فُتَكْر ، وأبَيْكِرُونَ في جمع أبَيْكِر تصغير أبكر ، والبَرْحُونَ في جمع البَرْح ، والأقْوَرُونَ في جمع أقور . . وفُتَكْر ، والبَرْح ، والأقْوَر ، قالوا : إنها أسماء الدّواهي .

وقد ذكر هذه الألفاظ ، على هذا النحو ، أحمد بن عبد النور المالَقِي الأندلسي المتوفى سنة ٧٠٢ هـ في « رصف المباني في شرح حروف المعاني » [١] ، وقال : « إنها جمعت بالواو والنون ، دلالة على أنهـا قد حذف منها شيء (توهماً) ، وهو التاء التي تـدل على التأنيث ، فأرض مؤنثة ، فحقها أن تكون بتاء التأنيث ، فلما استُعملت بغير التاء ، بقيت التاء (متوهمة) فيها في التقدير ، فجعلت الواو تدل عليها ، وجرت التاء في ذلك مجرى اللام المحذوفة [٢] ؛ لأن بين تاء التأنيث ولام الكلمة مناسبة من جهات . . » . ثم قال : « وأما أُبَيْكِرُونَ ، فجمع أُبَيْكِر ، تصغير أبكر . وكان حقه أن يقول : أبكرة ، كأنْدِيَة ، وأجْرِيَة ، جمع جَرْو ، فيؤنث على معنى القطعة . فلما تُوهِّم ذلك ، جمع بالواو والنون ، دلالة على ذلك ، وأمـا فُتَكْرُونَ ، والبُرَحُونَ ، والأقْوَرُونَ ، فكل واحد منهم (؟) جمع ما هو في معنى الداهية ، والداهية مؤنثة ، وكذلك ما في معناها . فلما (توهموا) ذلك ، جعلوا الجمع بالواو والنون دلالة على ذلك ، وجمع ذلك كله على معنى التكثير في الأمر الداهي ، واختلاف أنواعه » .

وقد فهمت ما حكاه ، وتفلسف فيه ، وما هو بشيء ! إن لم أقل فيه غير هذا !.

---

(١) طبعه مجمع اللغة العربية بدمشق (المجمع العلمي العربي - سابقاً) ، سنة ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م ، وقد حققه أحمد محمد الخراط .

(٢) يعني قول العرب : « مِئُونَ في جمع مِئَة ، وثُبُونَ في جمع ثُبَة ، وظُبُونَ في جمع ظُبَة .. إلخ » .

وهذه ألفاظ سمعت من بعض العرب على هذا النحو، ولحظ النحاة الخالفون الذين بالغوا في التعليل الواوَ والنونَ في أواخرهـــا، وشاؤوا إخضاعها لما أصَّلوه من قصر الجمع بالواو والنون على المذكر العاقل، فطفقوا يلفقون لها أمثال هذه العلل الباردة التي لم تمرّ بخواطر العرب، ولاجالت منهم في وهم ولا في خيال.

والمالقيّ، قد ناقض نفسه، وجمع بين الضبّ والنُّون، حين نسب إلى العرب التّوهم والدّراية في وقت معاً، وذلك قوله: «إن العرب قد حذفت من هذه الألفاظ حروفاً معينة (توهماً)، ثم جمعتها بالواو والنون (لتدل على المحذوف). وهذا كلام متناقض، يجمع بين التوهم والقصد، وهما نقيضان لايجتمعان.

وأقرب شيء إلى العقل، وأقومه في المنطق، أن يقال في هذا: إن العرب إنما جمعت الأرض جمع مذكر سالماً إنزالاً لها منزلة العاقل، وعلى ذلك جاءت الآية الكريمة: ﴿والشَّمْسَ والقمرَ رأيتُهم لي ساجِدين﴾.

ومثله يقال في كل ماجاء على هذه الوتيرة من الألفاظ، كالدُّهَيْدِهِين والأبَيْكِرِين – وقد وردت هذه مجموعة جمع مؤنث سالماً أيضاً في رَجز في «الأصمعيات»:

قد رَوِيَتْ إلّا دُهَيْدِهِينا أُبيكرات وأُبَيْكِرِينا

الفُتَكْرِين، والبَرْحِين، والأقْوَرِينَ، وقد قالوا في هذه الثلاثة: جمعت بالواو والنون، ولم يستعملوا فيها الإفراد فيقولوا: فُتَكْر، وبَرْح وأقور، من حيث كانوا يصفون الدواهي بالكثرة والعموم والاشتمال والغلبة، ولم يقضوا بما قضى به المالقي عليها من جمعها بالواو والنون على التوهم والتعويض.

وفي العربية غير ما ذكره المالقي ألفاظ أخرى من هذا القبيل ، جمعت بالواو والنون ، ولم يتوفر فيها شرط قاعدة جمع المذكر السالم .

منها : عِلِّيُّون ، جمع عِلِّيّ ، في قوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ ﴾ . ووابِلُونَ في قول الشاعر :

فأصبحت المذاهب قد أذاعت بها الإعصار ، بعدَ الوابِلِينا

أراد المطر بعد المطر . ومَرَقُون ، وقد قال بعض رواة العربية : سمعت العرب تقول : « أطعمنا مَرَقَه مَرَقِين » ، تريد اللحمان إذا طبخت بماء واحد ، وأنشد :

قد رَوِيت إلا دُهَيْدِهِينــا أبيكراتٍ وأبيكرينــــا

وما أدرانا أن هذا الجمع بالواو والنون كان هو الأصل في العربية القديمة المعرقة في القدم ، ثم جرى التطور فيها في صيغته ، فتعددت صوره على النحو المعروف ، وبقيت هذه الألفاظ شواهد على ذلك الأصل القديم الذي لم يميز بين تذكير وتأنيث ، ولا بين عاقل وغير عاقل !

٣ - توهم التغيير :

ذكر أحمد بن عبد النور المالقي في « رصف المباني » من هذا النوع ثلاثة ألفاظ ، قال : إنها غُيِّرت (توهماً) ، وجمعت جمع مذكر سالماً للدلالة على هذا التغيير .

وهي : إوَزُّونَ ، وإحَرُّون ، وحَرُّون .

أما (إوَزُّونَ) ، فقد وردت في قول النابغة الذبياني يصف امرأة بدوية قد تحضّرت ، وهو في « لسان العرب » (و/ز/ز) :

تلْقَى الإوَزّينَ في أكناف دارتها   فوْضَى،وبين يديها التّينُ منثورُ (١)

قال في تفسيره : إن هذه المرأة تحضّرت ، فالإوَزّ في دارتها تأكل التّين ، وإنما جعل ذلك دلالة على التحضر لأن التين إنما يكون في الأرياف ، وهناك تأكله الاوَزّ .

وأما (إحَرُّونَ) فقد وردت في قول زيد بن عتاهية التّميميّ :

لاخَمْسَ إلاجَنْدَلُ(الأحَرّينْ)   والخُمْسُ قد أجشمك (الأمَرّينْ)

جَمْزاً إلى الكوفة من قِنَّسْرِينْ

وأما (حَرُّون) فقد وردت في رجز غير منسوب ، وهو[٢] :

لكنّ حَيّاً نزلوا بـذي بينْ   فما حوت« تُقْدَةُ » ذات (حِرِّينْ)

أو « ذات الحِرِّين » .

قال المالَقيّ في « رصف المباني » : هذه الألفاظ غُيِّرت (توهماً) ، فدلت الواو على ذلك .. وكان الأصل : إوْزَزَة ، وإحْرَرَة ، وحَرَرَة في معنى أحِرَّة ، فجرت مجراها ، فلما نُقلت حركة الزاي الأولى ، والراء الأولى إلى الواو والحاء ، لاجتماع المثلين ، سُكنتا ، فاندغمتا فيما بعدهما ، فجعل الجمع بالواو والنون عوضاً عن التغيير المذكور ، ولا يقاس على شيء

---

(١) وروايته في الديوان (ص ٩٤) :

تلقي الإوَزّين في أكناف دارتها   بَيْضاً ، وبين يديها التِّبْنُ منثورُ

كذا رسم فيه (التبن) بالباء الموحدة !

(٢) ذكره ابن يعيش في شرح المفصل ، وياقوت في « حرة تُقْدَة » من معجم البلدان ، واقتصر المالقي على الثاني . وتقدة ، بالتاء المثناة الفوقية ، وتروى : نقدة ، بالنون : موضع .

منها غيرها ، وإنما عُلِّل من ذلك ما عُلِّل بعد السماع ، لأنه ليس باباً يُبنى عليه » .

وأقول : إن تعليل المالقي جمع هذه الألفاظ بالواو والنون بأنه عوض عن تغييرها المتوهَّم ، فاسد ، لأنه غير معقول ، ومتناقض ، لأنه يجمع بين التوهُّم والدراية .

وقد عللها غيره بما عللها به ، ولم يذكروا هذا (التوهم) ، فقالوا في تعليل جمع (الإوَزّة) : « إن قال قائل : ما بالهم قالوا في جمع إوَزّة : (إوَزُّونَ) بالواو والنون ، وإنما يفعل ذلك في المحذوف ، نحو : ظُبَة وظُبُون وثُبَة وثُبُون ، وليست إوَزّة مما حذف شيء من أصوله ، ولا هو بمنزلة (أرض) في أنه بغير هاء ؟ فالجواب : أن الأصل في : إوَزّة ، إوْزَزَة ، إفْعَلَة ؛ ثم إنهم كرهوا اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد ، فأسكنوا الأول منها ، ونقلوا حركته إلى ما قبله ، وأدغموه في الذي بعده . فلما دخل الكلمة هذا الإعلال والتوهين ، عوضوها منه بالواو والنون ، فقالوا : إوَزُّون » .

وفي (إحَرِّينَ) و (حَرِّينَ) ، قال سيبويه : « زعم يونس أنهم يقولون : حَرَّة وحَرُّون ، جمعوا بالواو ، يشبهونه بقولهم : أرض وأرَضُون ، لأنها مؤنثة مثلها » ، قال : « وزعم يونس أيضاً أنهم يقولون : حَرَّة وإحَرُّون ، يعني الحِرار ، كأنه جمع إحَرَّة ، ولكن لا يُتكلم بها » .

وقال بعض النُّحاة : « إن قال قائل : ما بالهم قالوا في جمع حَرَّة وإحَرَّة : حَرُّون وإحَرُّون ، وإنما يفعل ذلك في المحذوف ، نحو ظُبَة

وظُبُون وثُبَة وثُبُون . وليست حَرّة ولا إحَرّة مما حذف منه شيء من أصوله ، ولا هو بمنزلة (أرض) في أنه مؤنث بغير هاء ؟ فالجواب : أن الأصل في إحَرّة : إحْرَرَة ، وهي إفْعَلَة . . إلى آخر ما تقدم مثله في إوَزَّة . قال : ولما فعلوا ذلك في إحَرّة ، أجروا عليها حَرّة فقالوا : حَرّون ، وإن لم يكن لحقها تغيير ولا حذف ، لأنها أخت إحرّة من لفظها ومعناها . قال : وإن شئت ، قلتَ : إنهم قد أدغموا عين حَرّة في لامها ، وذلك ضرب من الإعلال لحقها » .

وقال ثعلب : « إنما هو « الأحَرّين » ، جاء به على « أحَرّ » وكأنه أراد هذا الموضع الأحَرّ ، أي الذي هو أحَرّ من غيره ،فصيره كالأكرمين والأرحمين » .

قلت : عنى ثعلب أنه أنزل منزلة العقلاء ، فجمع جمعَ مذكر سالماً.

فالقول بـ (توهم التغيير) في هذه الألفاظ ، وتعويضه عند الجمع بالواو والنون ، بحسب زعم المالقي ، لم يرد في كلام الأوائل . وما قاله ثعلب هو المقبول السائغ . على أن هذه الجموع ربما كانت من بقايا صيغة الجمع في العربية القديمة قبل تطورها ، وحدوث تعدّد صوره كما قلت من قبل .

٤ توهم زيادة الحرف الأصلي :

القول بتوهم زيادة الحرف الأصلي ، قول حديث .. توهمه صديقنا العلاّمة عبد القادر المغربي ، عليه رحمة الله ، فطفِق يلهَجُ به ، ويذيعه في بحوثه ، محاولاً أن يتخذه قاعدة جديدة في العربية يُعمل بها ويقاس عليها . وقد تكلف لها طلب الشواهد ، فلم يظفر – بعد جهد ومعاناة

بحث – بغير سبعة ألفاظ ، رآها تسعفه في تقرير ما يريد تقريره من هذه القاعدة الجديدة ، وتعسَّفَ في تخريجها وتكلف ما شاء ، وليس في شيء منها غناء .

هذه الألفاظ السبعة ، هي :

١ – أشياء . ٢ – بُراء جمع بريء .

٣ – أملاك جمع مَلَك . ٤ – منائر جمع منارة .

٥ – طحّان ، مُسَمّىً به . ٦ – فينان .

٧ – تعلمت لُغاتاً .

وقد ذهب إلى أن في كل لفظ من هذه الألفاظ حرفاً أصلياً (توهمته) العرب زائداً ، وقال : إنه يؤسس قاعدته هذه : « قاعدة توهم الحرف الأصلي زائداً » على تعليل الكسائي « منع صرف (أشياء) أن العرب (اشتبه) عليهم أمر همز هذه الكلمة ، لوقوعها بعد الألف ، فظنوها زائدة كهمزة : حمراء ، مع أنها أصلية كهمزةِ : أفياء ، ومنعوها من الصّرف ، بناء على هذا (الاشتباه) ، بل هذا (التوهم) ».

هكذا عزا هذا التعليل بألفاظه إلى الكسائي .

والكسائي ، فيما علل به منع صرف (أشياء) ، لم ينسب إلى العرب (الاشتباه) ، ولا (التوهم) في أمر همز هذه الكلمة ، وإنما ذكر (التشبيه) ، والتشبيه هو غير الاشتباه والتوهم بداهةً .

وعبارته ، في « لسان العرب » . وقد وردت فيه في صورتين ، خَلَتا من الاشتباه والتوهم .

أما الصورة الأولى ، فقد نقلها عنه أبو إسحاق الزَّجَّـاج ، قال – وهو يسرد أقوال أهل اللغة في تعليل منع (أشياء) من الصرف – :

« وقال الكسائي : « (أشبه) آخرُها آخرَ حمراء ، وكثر استعمالهم لها فلم تصرف » .

وأما الصورة الثانية في « لسان العرب » ، فهي :

« وقال الكسائي : « (أشياء) ، أفعال ، مثل : فرْخ وأفراخ ، وإنما تركوا صرفها لكثرة استعمالهم لها ، لأنها (شُبِّهت) بفَعْلاء » .

فأين (الاشتباه) و (التوهم) في كلام الكسائي ؟

على أن الزجَّاج قد قرر أن البصريين وأكثر الكوفيين ، أجمعوا على أن قول الكسائي خطأ في هذا ، وألزموه أن لا يصرف (أبناء) و (أسماء) .

وقال مؤسس النحو الحقيقي (الخليل بن أحمد الفراهيدي) ، رحمه الله : « إن (أشياء) اسم للجمع ، كان أصله فَعْلاء ، شيئاء ، فاستثقل الهمزتان ، فقلبوا الهمزة الأولى إلى أول الكلمة ، فجعلت لفعاء ، كما قلبوا أنْوُقاً ، فقالوا : أيْنُقاً ؛ وكما قلبوا قؤوساً ، فقالوا : قِسِيّاً » .

قالوا : « وتصديق قول الخليل ، جمعهم أشياء : أشاوَى وأشايا » .

قالوا : « وقول الخليل ، هو مذهب سيبويه والمازني وجميع البصريين إلا الزِّيادي منهم »[1] .

---

(١) يرى أحد الفضلاء الباحثين المعاصرين ، وهو : د . رمضان عبد التواب غير هذه الآراء في المسألة ، وأوافقه فيما يذهب إليه ، إذ يقول (مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٣٣/١١٩) :

فما أسسه عليه العلاّمة المغربي من هذه القاعدة ، إنما أسّسه على شفا جُرُف هارٍ ، ولم يسلم له الدليل الذي استعان به ، لا لأنه تصرف في عبارة الكسائي فصيّر (التشبيه) : (اشتباهاً) ، حسْبُ ، بل لأن الكسائي لم يصب في تعليله منع صرف (أشياء) شاكلة الصواب أيضاً .

وأما شاهده الثاني ، وهو (بُراء) - على وزن غُراب - في جمع بريءٍ ، الذي منع صرفه ، فقد قال فيه : « إن قوماً منعوه من الصرف ، مع أن همزته أصلية لا زائدة » . ثم ساق ما علّل النّحاة به منعه من الصرف ، ولم يرتضه ، وزعمه تعسّفاً وفرطَ تكلف ، وقال : « والأولى أن نخرّجه تخريج الكسائي لمنع الصرف في (أشياء) ، استناداً إلى (قاعدة توهم الزيادة) ! » .

قال ، وأضاف (التوهم) إلى نفسه وإلى من ظنه معه : « فإننا (توهمنا) زيادة همزة (بُراء) ، مع أنها أصلية ، ومستندنا في هذا (التوهم) رأي الكسائي في تخريج منع صرف أشياء ، وأنها منعت (لمشابهتها) لحمراء ! » . وهذا ، أعني قوله (لمشابهتها) ، هو لفظ الكسائي جاء به هنا مطابقاً لأصله ، وهو يبطل (الاشتباه) أو (التوهم) الذي نسبه قبلُ إلى الكسائي مرّةً ، وإلى نفسه مرة .

= « ولعل المسؤول عن منع كلمة (أشياء) من الصرف ، وقوعها في القرآن الكريم ، في سياق تتوالى فيه الأمثال لو صرفت ، في قوله تعالى (لاتسألوا عن أشياء إن تبـد لكم تسؤكم) « سورة المائدة ٥/١٠١ » إذ لو صرفت لقيل : (عن أشياءٍ إن) ، ولايخفى ما فيه من تكرار المقطع : (إن) . وليست العربية بدعاً في سلوك طريق الحذف ، للتخلص من توالي الأمثال » .

على أن (بُراء) ، بوزن (غُراب) ، لا يبدو أن يكون تسهيل (بُرَءاء) ، روعي أصله فأبقي ممنوعاً من الصرف . وقال ابن جني : « يجمع بريء على أربعة من الجموع .. ورابعها : بريء وبُراء ، مثل ما جاء من الجموع على فُعال ، نحو : تُؤام ورُباب ، في جمع : تَوْأم ورُبّى » . فهذا هو ، واللغة نقل وسماع ، وليست تعليلاً وأهواء .

وأما شاهده الثالث (أملاك جمع مَلك) ، فقد قال : إنه « ليس في هذا الشاهد منع صرف ، وإنما فيه جمع (مَلَك) على (أملاك) . ووجه الغرابة والشذوذ في هذا الجمع أن (مَلك) (؟) أحد ملائكة السماء ، مشتق من الألُوكة ، وهي الرّسالة .. » .

وتكلم على أصل هذه الكلمة ، وتصرُّف العرب فيها ، ثم قال: « وسواء أقلنا : إن أصل مَلَك : مألَك ، أو مَلأك ، أو ملاك ، فإن همزته أصلية لا زائدة . وإذ كانت الجموع ترد الأشياء إلى أصولها ، فيكون جمع مَلَك ، إنما هو : مَلائك ، وملائكة بالهمزة الأصلية . لكننا سمعناهم يجمعونها أيضاً على أملاك ، كأفراس جمعاً لفرس . وقد أشبهت أملاك التي هي جمع مَلَك السماء ، أملاك التي هي جمع لمِلك المكسور اللام : أحد ملوك الأرض ، فهما : أملاك وأملاك جمعان متفقان لفظاً ، مختلفان معنى وتخريجاً » .

وانتهى من هذا إلى أن اللغويين يعدون ذلك شاذاً ، ويراه (هو) مُخرَّجاً على (قاعدة توهم الزيادة) ! « أي زيادة الهمزة في : مَألك ومَلأك ، مع أنها أصلية .. غير أن العرب — على حد قوله (توهموا) الهمزة في مَألك ومَلأك زائدة ، وأن وزن ملك المخفف منها هو فعَل ،

بالتحريك ، وفعل يجمع على أفعال ، فقالوا ، بناء على هذا (التوهم): أملاك ، كما قالوا : ملائكة ، على الأصل » .

هذا ما قرره ، ولم أجد أحداً غيره قاله .

والذي في دواوين اللغة ، هو : أن أملاكاً جمع مليك ، بكسر اللام ، أحد ملوك الأرض ، ليس غيرُ ، أما المَلَك ، بفتح اللام ، فجمعه فيها ملائك وملائكة ، ولا ثالث لهما .

ففي « لسان العرب » وغيره ، واللفظ له في (م/ل/ك) :

« والمَلْك ، والملِك ، والمليك ، والمالك : ذو الملك . ومَلْك ، ومَلِك ، مثال : فَخْذ ، وفَخِذ ، كأن المَلْك مخفف من ملِك ، والملِك مقصور من مالِك أو من مليك ، وجمع المَلْك ملوك ، وجمع الملِك أملاك ، وجمع المليك مُلَكاء ، وجمع المالك مُلَّك ومُلّاك . والأمْلُوك اسم للجمع . ورجل مليك ، وثلاثة أملاك إلى العشرة ، والكثير ملوك » .

وفي (أ/ل/ك) :

« والمَلَكُ ، مشتق منه [أي من : ألك] .. والجمع ملائكة ، دخلت فيها الهاء ، لا لعُجمة ولا لنَسَب ، ولكن على حد دخولها في القَشاعمة والصَّياقلة ، وقد قالوا : الملائك » . ولم يَزِدْ .

وفي (ل/أ/ك) :

« والمَلأك : المَلَك ، لأنه يبلِّغ الرسالة عن الله ، عز وجل ، فحذفت الهمزة ، وألقيت حركتها على الساكن قبلها ، والجمع ملائكة ، جمعوه مُتَمَّماً ، وزادوا الهاء للتأنيث .. » .

وبهذا سقط شاهده الثالث أيضاً .

وأما شاهده الرابع ، وهو (منائر) بالهمزة في جمع منارة ، فقد قال فيه : « إن ألف منارة أصلية ، لا زائدة . . لكنهم (توهموها) زائدة ، وقد ظهر أثر هذا (التوهم) في الجمع فقالوا : منائر ، بالهمزة ، والقياس : منابر ، بالياء ، إذ القاعدة في ذلك أن الواو والياء ، إذا وقعتا في فعائل جمعاً بعد ألف تهمزان إذا كانتا زائدتين ، كياء فضيلة الزائدة ، يقال فيها : فضائل : وتبقيان على حالتيها إذا كانتا أصليتين ، كواو منارة ومغارة ،فيقال في جمعها : مناور ومغاور ، لكنهم في مناور قالوا : منائر ، بالهمز ، ولا يمنع أن يقال فيه : مناور ، بالواو أيضاً كما هو القياس » .

وقد أجاب بعضهم عن هذا بأنه تطور جديد للكلمة ، فلايخضع للتوهم.

والجواب الصحيح أنه لغة من لغات العرب ، جرى أهلها في أمثال هذا على همزه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وجَعَلْنا لكم فيها مَعائِشَ ﴾ « سورة الأعراف ١٠/٧ » في بعض القراءات المروية في الآية ، فلا توهم في ذلك ، ولا تطوّر !

وأما شاهده الخامس ، وهو (طَحّان) عَلَماً لرجل ، فقد قرّر أن العرب (توهموه) كسكران ، فأجروه مُجراه ، ومنعوه من الصرف .

أما علماء العربية ، فقد ذهبوا في هذا وأشباهه مذهباً آخرَ غير (التوهُّم) ، وقرروا أن العرب (يشبِّهون) النون الأصليـــة في (طحّان) مثلاً بالنون الزائدة في مثل (سكران) ، فيمنعونه من الصرف ، وذلك إذا سمَّوْا به .

قال الفَرّاء : « وهذا عند أهل الكوفة أسوغ منه عند البصريين ».

وإنه لرأي سديد للكوفيين والبصريين ، على الاختلاف اليسير بينهما ، يضيف إلى ما اشترطوه في منع الكلمة من الصرف ، إذا زيد في آخرها الألف والنون ، ما يُشبهها في ذلك ، وإن كان أحد هذين الحرفين أصلياً ، ويجرونه مُجراه إذا كان عَلَماً ، طرداً للباب ، وتوحيداً للنظائر . وفي هذا توسعة لقاعدة موانع الصرف ، وتخفيف لبعض القيود .

وقد اهتدى الأستاذ المغربي إلى هذا النص في « كتاب عبث الوليد» لأبي العلاء المعري ، ولكنه لم يرتضه ، وأبى إلا مخالفته ، وإن كان قد أطبق عليه نحاة المِصْرَيْن ؛ وهم بُنـاة النحو العربي ، وأصرّ على القول ببناء ذلك على (التوهم) ! ، ليستقيم له ما يريده ، وهيهات !

وأما شاهده السادس (فَيْنانُ) ، فإنه نقل فيه قول أبي العلاء المعري في « عبث الوليد » شارحاً بيت البُحتري :

أتت بركات الأرض من كل وجهـة
وأصبح غصن العيش (فينانَ) أخضرا

قال أبو العلاء : « شعر فَيْنان ، وغصن فَيْنان : من التفنّن ، فوزنه فَيْعال[1] . لكن يترك صرفه كأنه على وزن فعلان » .

قال المغربي : « وإذا كان على وزن فعلان ، كانت نونه زائدة ، كنون (سكران) ، فيمنع من الصرف . فقول المعري : « لكن يترك صرف (فينان) كأنه على وزن « فعلان » ، لا معنى له إلا كون

---

(١) قال المغربي : « أي فتكون نونه أصلية ، لا زائدة ، فلا يمنع من الصرف » .

وزنه على فعلان الزائد النون أمراً مفروضاً فرضاً ، أو معتبراً اعتباراً ، أو (متوهماً توهماً) ، وهو التعبير الصحيح الشائع على ألسنة اللغويين ».

وأقول : إن ما قرّره المعري في هـذا اللفظ ، هو المذهب الذي سنّه النحاة واللغويون قبله بأزمان متطاولة ، تبدأ بأوائل العهد بنضج النحو على يد الخليل ويونس وسيبويه وغيرهم من الأئمة . وهم قد بنَوْا رأيهم في أمثال هذا اللفظ على معنى اللفظ ومادته الاشتقاقية ، فأداروا الكلام عليهما وِفاقاً لمنطق اللغة والاشتقاق والمعنى ليس غيرُ . وهذا هو السبيل ، ولا مناص من سلوكه . وليس في المسألة « أمر مفروض فرضاً ، أو معتبر اعتباراً ، أو (متوهم توهماً) » ، ولم يَرِد فيما قرروه من ذلك هـذا (التوهم) الذي يحلو الأستاذ المغربي ترديده ، وليس هو بـ « التعبير الصحيح » ، ولا هو بـ « الشائع على ألسنة اللغويين » على النحو الذي يتخيله ، أو يتعمد تخيُّله !

وإنما الصحيح هو ما ذكرته من مذهبهم ، الذي تابعهم المعري عليه لأنه منطق المعنى والاشتقاق ، وقد قال هؤلاء في لفظ (الفينان) نفسه ، ولاحظوا فيما قالوه مادته الاشتقاقية ومعناه ، ما أرويه بحروفه ، وأبدأ بسيبويه . قال : « شعر فينـان : معنـاه أن له فنوناً كفنون الشجر ، ولذلك صُرِف ، ورجل فينان وامرأة فينانة » ؛ قال ابن سيده : « وهذا هو القياس ، لأن المذكّر فينان مصروف مشتق من أفنان الشجر » .

وقال أبو منصور : « فينان ، فَيْعال ، من الفَنَن ، والياء زائدة » . وفي التهذيب : « وإن أخذت قولهم « شعر فينان » من الفَنَن وهو الغصن صرفته في حالي النكرة والمعرفة ، وإن أخذته من

الفَيْئة وهو الوقت من الزمان ألحقته بباب فعلان وفعلانة فصرفته في النكرة ، ولم تصرفه في المعرفة » [1] .

وهكذا يقولون في أمثاله ، ومن ذلك (حسّان) اسم رجل ، قالوا : « إن جعلته فعّالاً من الحُسْن أجريته ، أي صرفته ، لأن النون حينئذٍ أصلية ، وإن جعلته فعْلانَ من الحَس وهو القتل ، أو الحِس بالشيء ، لم تجْرِه » [2] .

فالصرف والمنع عندهم تابعان للاشتقاق والمعنى ليس غير، ولا وجود (للتوهم) في المسألة .

وأما شاهده السابع ، وهو باعترافه عاثر بين توهم الأصالة وتوهم الزيادة ! ، فقد قال : « إنه نوع من التوهم غريب : لا هو من توهم الأصالة ، ولا هو من توهم الزيادة ، وإنما هو من توهم الحرف الزائد حرفاً زائداً آخرَ » ! وذكر مثاله فقال : « مثاله لغات جمع لغة ، فإنه جمع مؤنث ينصب بالكسرة ، تقول : سمِعت لغاتِ العرب ، لكن حكى الجوهري في « صحاحه » : أن العرب (يتوهمون) تاء جمع التأنيث زائدة ، كالتاء التي يوقف عليها هاءً في نحوِ : قُضاة ورُواة ، فكما يقولون : رأيت قُضاةَ البلد ، بفتح تاء قضاة ، يقولون : سمِعت لغاتَ العرب ، بفتح تاء التأنيث » .

ثم استدرك بأن « الجوهري عبّر عن هذا (التوهم) بـ(التشبيه)»،

---

(١) ينظر لسان العرب (ف/ن/ن) .

(٢) الصحاح ، ولسان العرب (ح/س/س) و (ح/س/ن) .

فقال : إنهم (شبّهوا) تاء لغات بتاء قضاة »، وحكى عبارته، ونصّها: « وجمعها ، أي جمع لغة : لُغىً ولغات أيضاً ، وقال بعضهم : سمعت لغاتَهم ، بفتح التاء ، و (شبّهها) بالتاء التي يوقف عليها » انتهى .

فأين الشاهد على (التوهم) في تعليل الجوهري فتح تاء جمع المؤنث السالم ، وهو لم يذكر غير (التشبيه)؟ فهل عرف من معاني (التشبيه) في كلام العرب : (التوهم) ، ليصح الاحتجاج به ؟

على أنني أرفض تعليل الجوهري ، إذ لا أرى للتشبيه الذي يذكره وجهاً .. فإن فتح تاء جمع المؤنث السالم إنما هو لغة قوم بعينهم من العرب ، انفردوا بها ، وجروا عليها قياساً متبعاً في كلامهم . ولو كان ما يقوله الجوهري في لغة قبيلة واحدة لجاز حمل شيء منها على شيء آخر . ولكن الأمر ليس كذلك . وفتح تاء جمع المؤنث السالم ، هو لغة بني عَدِيّ كما يؤخذ من رواية راويها عنهم . و « بنو عَدِي » يطلق على بطون كثيرة من القحطانيين ومن العدنانيين أيضاً . والراوي لهذه اللغة عنهم هو واحد منهم ، وهو أبو خَيْرَةَ نَهْشَل بن زيد العدوي ، ولم يذكر من أيهم هو ؟ وهو أعرابي بدوي ، دخل الحاضرة ، وأفاد ، وأخذ الناس اللغة عنه ، وصنّف في الغريب كتباً ، منها : كتاب « الحشرات » . وقد روي عنه هـذا الخبر ، وفيه « لغاتهم » مرة ، و « إراتهم » و « عِرْقاتهم » مرة أخرى ، وكلتا الروايتين يرويها ثعلب أحمد بن يحيى اللغوي المشهور في مسألة بعينها ، هي فتح تاء جمع المؤنث السالم .

قال : « قال أبو عمرو بن العلاء لأبي خيرة : كيف تقول :

حفرتُ إراتِكَ [1] ؟ فقال : حفرت إراتَكَ ، قال : فكيف تقول : استأصل الله عِرْقاتِهم [2] ؟ فقال أبو خَيْرَة : استأصل الله عِرقاتَهم ، فلم يعرفها أبو عمرو ، وقال : لانَ جلدك [3] ، يا أبا خَيْرَة ! يقول : أخطأتَ » .

لكن ثعلباً أقر أبا خيرة على ما قال ، واعتذر عن أبي عمرو بأنه لم تبلغه هذه اللغة .

وقال ابن جني : « سأل أبو عمرو أبا خيرة عن قولهم : استأصل الله عِرْقاتهم ، فنصب أبو خيرة التاء من عِرْقاتهم ، فقال له أبو عمرو : هيهات ، أبا خَيْرة ، لانَ جلدك ! وذلك أن أبا عمرو استضعف النّصب ، بعدما كان سمعها منه (؟) بالجر ، قال : ثم رواها أبو عمرو فيما بعد بالجر والنصب ، فإما أن يكون سمع النصب من غير أبي خيرة ممن تُرضى عربيته ، وإما أن يكون قد قوي في نفسه ما سمعه من أبي خَيْرَة بالنصب ، ويجوز أيضاً أن يكون أقام الضعف في نفسه فحكى النصب على اعتقاده ضعفه ، قال : وذلك لأن الأعرابي ينطق بالكلمة يعتقد أن غيرها أقوى في نفسه منها .. » .

وليس يعنيني من كلام ابن جني إلا ما يذكره من رواية أبي عمرو ابن العلاء ، فيما بعد ، الفتحَ والجرَّ في نصب جمع المؤنث السالم ، والوجه

---

(1) الإرات : جمع الإرة ، وهي الحفرة التي توقد فيها النار .

(2) العرقات : جمع عِرق وعِرقة ، وعرق الشيء أصله وأرومته .

(3) وفي رواية : « ياأبا خيرة ، أريد أكثف منك جلداً ، جلدك قد رق » يعني أنه لابس الحضارة وعاشر أهلها ، ففسدت لغته .

الأول الذي عللها به ، وهو سماعه الفتح من غير أبي خيرة ممّن ترتضى عربيته ، وهو أقوى الوجوه الثلاثة التي ذكرها .

٥ – توهم أصالة الحرف المتحول :

ويعني القائلون بهذا التوهم الناحية الخاصة بالواو والياء ، وهي باب عظيم في العربية ، تدخل فيه صور شتى من كلام العرب ، ولكل صورة منها نظام مطّرد تخضع له .

ومن هذه الصور ، إيثار بعض القبائل الياء على الواو ، وإيثار غيرهم العكس . ويحسبه الذين لا يلحظون ذلك تحوّلاً من حرف إلى حرف ، ويزعمون ذلك (توهماً) . ولو كان ذلك صادراً من قبيلة واحدة لجاز هذا الحكم .

فأهل الحجاز ، يؤثرون الياء ، فيقولون مثلاً : صيّام ، وقيّام ، وصيّاغ .

وغيرهم يقولون : صوّام ، وقوّام ، وصوّاغ .

والقائلون بتوهم أصالة الحرف المتحوّل ، يجعلون الأصل في ذلك الواو . وما جاء على الياء من الألفاظ مخالفاً للأصل الواوي الذي أصّلوه ، يعدونه مبنياً على (التوهم) ، وليس الأمر ما يذهبون إليه .

ومن هذه الصور أيضاً ، ما حوّلت واوه ياءً ، لأثر لغوي يقتضي تحويل صيغته ، فتبدل الواو ياءً ، وذلك في مثل : غصن مَريح ، وماء

مَشيب . وقد بُنيا على : ريح ، وشِيب . ونظام اسم المفعول في منطق العربية إنما يتبع الفعل المبني للمجهول . لا الاسم . ويأبى من يقول بالتوهم إلا تخريج مثل هذا على (التوهم) .

ومن هذه الصور أيضاً ، ما اقتضى التطوّر الاجتماعي وغيره استحداثه في اللغة من أصل واوي ، فنقلوه إلى الياء ، وألزموه إياها ، وجعلوه أصلاً ثانياً ، وتصرّفوا في الاشتقاق منه ، للدلالة على المعاني المستحدثة .

وذلك مثل (العيد) . فإن أصل بابه الواو لا جَرَمَ ، وصيغة هذا الأصل : العِوْد ، فلما سكّنت الواو وكسر ما قبلها ، صارت ياء . أو نقول : قلبوا الواو ياءً ، ليفرقوا بين الاسم الحقيقي والاسم المصدري ، وألزموا الياء في الواحد ، فصار أصلاً جديداً في بناء مادته ، وجمعوه على (أعياد) ليفرّقوا بذلك بينها وبين (أعواد) الخشب ، كما قالوا في تصغيره : (عُيَيْد) ليفرّقوا بينه وبين (العُوَيْد) تصغير (العُود).

وأمثال هذا اللفظ كثير في العربية ، وقد بنتها العرب على هذا التأصيل لأداء معان جديدة في صيغ جديدة اقتضاها التطور ، واستجابت له مرونة اللغة وطواعيتها من غير تمحّل ولا تكلف ولا اقتسار ، وجرى فيها من ذلك ما جرى عن وعي وإرادة وقصد ، لا عن غفلة وتوهم . ومن ذهبوا غير هذا المذهب ، وقالوا بالتوهم ، فقد أعربوا ، عن غفلة ، عن طبيعة هذه اللغة وقوانينها الدقيقة العجيبة .

٦ – توهم أصالة الحرف الزائد :

وفي العربية نظام آخر في التأصيل مَرِن ودقيق ، يأذن في حدود

منطقهـا ببناء تأصيل لاحق على تأصيل سابق ، وذلك بإعطـاء الحروف المزيدة حكم الحروف الأصلية ، لأنها إنما زيدت لزيادة المعـاني ، فلا بد أن ترعى حرمة الزائد في الكلمة ، ويجري الاشتقاق منه لإفـادة المعاني المستحدثة التي تفرضها سنّة التطور ودواعي الحياة المتجددة .

وقد فطن قدامى اللغويين والنحاة لهـذا النظام في العربية ، ولمـا أستطيع أن أسميه التأصيـل الثاني ، وعقلوا ما أرادت العرب من زيادة الحروف على الأصول ، وما يجري في كلامهم من الاشتقـاق من المزيد ورعاية حرمة الحرف الزائد ، تنويعـاً لصور الألفاظ بحسب الدلالات ، ومدّاً لأديم اللغة من جنس منطقها وأصولها .. فأقروه قانوناً من قوانين العربية ، ونبّهوا على آثاره ودلالاته كما سأوضحه .

ولكن جهل النحاة الخالفون ، أو قلة منهم ، هذا القانون، فقرروا الاشتقاق من الحروف الأصول وحدَها ، ومنعوا الاشتقاق من الزوائد ، وحكموا على كل ما وقعوا عليه من ألفاظ وردت عن فصحـــاء العرب مشتقة من الزوائد بالتوهم والخروج عن القياس .

وهذا النوع من الألفاظ في العربية كثير ، وأكثره يبدأ بالميم ، فلم يعرض لهم شيء منها حيث يعرض إلا وصفوه بالتوهم ، لأنـه يخالف قاعدتهم في تأصيل الحروف الأصلية والاشتقاق منها وحدَها .

وقد تأثر صديقنا العلاّمة المغربي ، طيّب الله ذكراه ، بهذا المذهب ، وآمن إيماناً عميقاً بالقول (بتوهم) أصالة الحرف الزائد ، وأبدأ فيه وأعاد

ما شاء داعياً إلى اتخاذه قاعدة مقررة مَقِيسة ، ونقل دعوته إلى هذا المجمع الموقر ، حتى انعكست آثارها على مقرراته في شيء من التحفظ . فجاء في « كتاب : في أصول اللغة » (ص ٤٤) :

« ٧ ـ توهم الحرف الزائد أصلياً : رأت اللجنة في ضوء ما أُثِر عن اللغويين أن توهم أصالة الحرف الزائد ، أو المتحول ، لم يبلغ درجة القاعدة العامة . غير أن هذا التوهم ضرب من ظاهرة لغوية فطن إليها المتقدمون ودعمها المحدثون ، ولهذا ترى اللجنة أن في وسع المجمع أن يقبل نظائر الأمثلة الواردة على (توهم أصالة الحرف الزائد أو المتحول) مما يستعمله المُحْدَثُون ، إذا اشتهرت ودعت إليها الحاجة » .

وجاء في الحاشية :

ا « صدر القرار في ج ٨ مؤتمر د ٣١ سنة ١٩٦٥ » .

ب ـ « في ج ١١ دورة ١٤ (المؤتمر) عرض الشيخ عبد القادر المغربي على المؤتمر بحثاً له بعنوان (بين اللغة والنحو) ، أشار فيه إلى موضوعين : توهم أصالة الحرف الزائد ، وتوهم زيادة الحرف الأصلي وبعد المناقشة فيه ، وافق المؤتمر على (توهم أصالة الحرف) في بعض الكلمات ، وجاء في تلخيص أعمال المؤتمر : (الموافقة على جواز توهم أصالة الحروف في بعض الكلمات العربية) » .

وليس الشأن في المسألة كذلك .

فإن ما فطن له المتقدمون من هذه الظاهرة اللغوية ، هو غير هذا الذي جاء في قرار لجنة الأصول في المجمع ، وهو حرمة الزائد في الكلمة عند العرب ، وإقراره إقرارَ الأصول على سبيل القصد والإرادة والتأصيل ،

لا على سبيل الغفلة والتوهم والاعتباط ، وهو في جملته يقوم على التفريق بين الأسماء وملاحظة اختلاف المسميات في الصفات . وهذا المذهب هو الأشبه بطبيعة عبقرية العربية وقانونها العام .

ومن أمثلته الموضحة :

تنطّق وتمنطق ، وتدرّع وتمدرع ، وأسلم وتمسلم ، وتولّى وتمولى ، وترفق وتمرفق ، وتكحّل وتمكحل ، وتسكّن وتمسكن . . ونحو ذلك من هذه الألفاظ المبدوءة بالميم ، وهي أكثر ما يجيء في هذا الباب .

فإن كل لفظ من هذه الألفاظ ، ما اشتق منها من الحروف الأصلية وما اشتق من الحروف الزوائد التي اتخذت أصلاً ثانياً للاشتقاق ، له دلالة خاصة غير دلالة صاحبه :

فتنطّق ، أو انتطق : لبس أو اتخذ النّطاق ، وتمنطق : لبس أو اتخذ المِنْطقة . ولكل من هذين اللفظين : النّطاق والمنطقة ، صفة عند العرب ، تلحظها وتراعيها فتخالف بينهما فيما تشتقه لهما من الأفعال .

وادّرع ، وتدرّع : اشتقتا من الدِّرع ، لبوس الحرب المعروف ، وقميص المرأة ، والثوب الصغير تلبسه الجارية الصغيرة في بيتها . وتمدرع : اشتُقّ من المِدْرَعة ، وهي ضرب آخر من القمصان ، ولا تكون إلا من الصوف خاصة . ففرّقوا بين الدّرع والمِدْرَعة ، لاختلافهما في الصيغة واللفظ .

وأسلم : دخل في الإسلام مؤمناً به ، وتمسلم : تسمّى « مسلماً » ، وحكى الرؤاسي : كان فلان يسمّى « محمداً » ثم تمسلم ، أي : تسمّى « مسلماً » .

وتولاّه : اتخذه وليّاً ، وتمولى : تشبّه بالموالي ، وفي فلان مولويّة : إذا كان شبيهاً بالمولى ، وهو يتمولى علينا : أي يتشبّه بالموالي ، وما كنت بمولى وقد تموليت .

وترفّق : توكّأ على المِرفقة ، وتمرفق : إذا أخذ مِرفقة .

وتكحّل : وضع الكحل في عينيه ، وتمكحل : أخذ مُكْحُلة .

وتسكّن : اشتقّ من السكون ، وتمسكن : اشتق من المسكين على معنى التشبيه به في زيه وحاله ، وتمسكن لله : تضرّع لله ، وفي الحديث عن النبي ﷺ أنه قال للمصلي : « تبْأس وتَمَسْكَن وتقْنَع يديك » .

وهكذا ما لم أذكره ، وهو كثير .

فحال الاشتقاق من الزوائد ، هو كحال الاشتقاق من الحروف الأصلية في عرف العربية ، وكل منها يراد لدلالته الخاصة ، ويقصد إليه قصداً للتفريق بين دلالة ودلالة أخرى ، فلا توهم في شيء من ذلك . وإنما التوهم قائم في أنفس القائلين به .

وقد قلت إن قدامى اللغويين والنحاة قد فطنوا لهذه الظاهرة اللغوية ، فرعوا حرمة الزوائد ، وقرروا الاشتقاق منها ، وهو أمر يقتضيه التطور والتوسع ، وتستجيب له طبيعة العربية المرنة ولا تستعصي عليه .

وإذ قد بلغت بالمسألة هذه الغاية من الإبانة عما أردته ، فلأذكُرْ كلام إمام النحاة الأوائل فيها ، الإمام العبقري العربي المفكّر (الخليل ابن أحمد الفراهيدي) ، رحمه الله ، و « كل الصيد في جوف الفرا » .

وقد ألفيت نصه في « لسان العرب » وهو غير معزوّ إليه ، كأنه من كلام مؤلفه ابن منظور . لكن دل عليه العلامة السيد محمد مرتضى الزَّبيديّ في « تاج العروس » ، فردّ حقه إليه . ولعزْو الأقوال إلى أربابها شأن خطير في الدراسات ، يهدي إلى مناشيء الآراء وتطورها ، ويحدد زمن ظهور الرأي ، فتوضع القضايا في نُصُبها الصحيحة ، وتجنب الزيغ والفساد .

قال (الزَّبيديّ) ، رحمه الله في « تاج العروس » (د/ر/ع) :

« وقال (الخليل) : فرَّقوا بين أسماء الدِّرع ، والدُّرَّاعة ، والمِدْرعة ، لاختلافها في الصفة ، إرادة إيجاز في المنطق . وتدرّع مِدْرعته ، وادَّرَعها ، وتمدرعها . تحملوا ما في تبقية الزائد مع الأصل في حال الاشتقاق ، توفية للمعنى ، وحراسةً له ، ودلالةً عليه . ألا ترى أنهم إذا قالوا : تدرّع ، وإن كانت أقوى اللغتين ، فقد عرضوا أنفسهم لئلا يعرف غرضهم : أمِن الدرع هو ، أم من المِدْرعةَ ؟ وهذا دليل على حرمة الزائد في الكلمة عندهم ، حتى أقروه إقرار الأصول ، ومثله : تَمَسْكَنَ ، وتمسلم ، .

و « قطعت جَهيزة قول كل خطيب » .

هذا هو قانون العربية في حرمة الزائد في الكلمة والاشتقاق منه عن وعي وقصد وارادة .. تهدّى إليه إمام النحاة (الخليل) بفطنته وزكانته وفقهه وذكائه النافذ ، وإليه يجب أن يصار في تحرير جملة ما توصم به العربية العبقرية العظيمة من هذه الوصمة الشنعاء : وصمة البناء على التوهم ، وتبرئتها منها جملة وتفصيلاً ، وذلك ما قصدت إليه في تدوين هذا البحث .

فالعربية إنما تجري سليقتها على قانونها النفسي الذي يحكمها ، ومنه تستمد صورها الاشتقاقية اطراداً لا توقف فيه ، وعلى نسق متعين قويم ، على ما قررت في صدر البحث .

وهذا القانون النفسي يظلّ دائماً هو المرجع المعترف بأصالته وسلامته ، وإليه يصار ويحتكم في قضايا اللغة ، أصولها وفروعها ، وبه تتعين السلامة كما يتعين الوهم الذي يتورط فيه الخاطؤون والواهمون .

وفقنا الله للصواب ، وجنّبنا الزلل والوهم ، وأعاننا على السمو بهذه العربية العروبية : لسان الوحي والفُرقان ، ولغة العلم والحضارة والعمران ، إلى مقامها الكريم ، وأوجها الرفيع .

بغداد ١٣٩٦/٣/٤
١٩٧٦/٣/٦

محمد بهجة الأثري


مجمع اللغة العربية
ذكرى مرور مائة عام على ميلاد
الأستاذ الرئيس
محمد كرد علي
مؤسس
المجمع العلمي العربي
١٢٩٣
١٨٧٦
١٣٩٦ هـ
١٩٧٦ م


مجمع اللغة العربية
ذكرى مرور مائة عام على ميلاد
الأستاذ الرئيس
محمد كرد علي
مؤسس
المجمع العلمي العربي
١٢٩٣ - ١٣٩٦ هـ
١٨٧٦ - ١٩٧٦ م
دمشق